



الرقم: 2021/34

التاريخ: 2021/03/29 م

الموافق: الاثنين، 16 شعبان 1442 هـ

حفظه الله

الأخ الفاضل / د. رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

تحية طيبة وبعد

الموضوع / تقارير اقتصادية العدد التاسع والعشرون

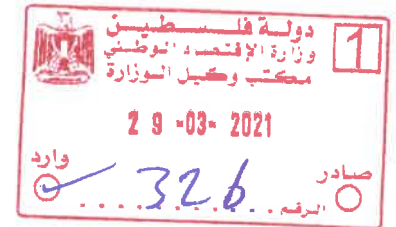
تهديكم الادارة العامة للدراسات والتخطيط عاطر تحياتها وتتمنى لكم دوام الصحة والعافية، وبالإشارة إلى الموضوع

المذكور أعلاه، نرفق لسيادتكم تقارير اقتصادية العدد التاسع والعشرون.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

أسامة نوفل

مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتخطيط



مرفق طيه:

تقارير اقتصادية العدد الثامن والعشرون

نسخة لـ

الملف

2021

٢٠٢١

تقارير اقتصادية

العدد التاسع والعشرون

الادارة العامة للدراسات والتخطيط

29

2021/03/28





المحتويات

- 2.....: الجهاز المصرفي
- 3.....: المالية العامة
- 4....: 2021/01 النتائج الأولية للتجارة الخارجية المرصودة للسلع لشهر يناير
- 5.....: 2021/02 الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين لشهر فبراير
- 5.....: مشاريع وتمويل
- 6.....: السوق المحلي
- 9.....: انجازات الوزارة



الجهاز المصرفي :

الإقراض المصرفي:¹

تراجع إجمالي الإقراض المصرفي في السوق الفلسطينية، خلال يناير الماضي، مدفوعا بعوامل منها سداد الحكومة قروضا مستحقة عليها وتراجع إقراض القطاع الخاص. حيث تراجع إجمالي الإقراض المصرفي في السوق المحلية إلى 10 مليارات دولار، نزولاً من 10.075 مليارات دولار. ويتوزع إجمالي الإقراض، بين قروض موجهة للقطاع العام الفلسطيني، ممثلاً بالحكومة، وقروض موجهة للقطاع الخاص من أفراد وشركات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتراجع الإقراض المصرفي الموجه للقطاع العام حتى نهاية يناير الماضي إلى 1.509 مليار دولار، نزولاً من 1.555 مليار دولار بنهاية 2020.

بينما على أساس سنوي، قفز الإقراض الموجه للقطاع العام، بنسبة 38.1% صعوداً من 1.092 مليار دولار حتى نهاية يناير 2020. يأتي نمو الإقراض الموجه للحكومة على أساس سنوي، نتيجة تعرض الحكومة الفلسطينية إلى أزمة مركبة مرتبطة بتفشي جائحة كورونا، وأزمة أخرى مرتبطة بتجدد خلافات المقاصة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وتجددت الأزمة مطلع يونيو 2020 حتى مطلع ديسمبر 2020، نجم عنها تحول القطاع المصرفي إلى الممول الأبرز للحكومة الفلسطينية.

وتراجع الإقراض المصرفي الموجه للقطاع الخاص في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بمقدار 39 مليون دولار إلى 7.783 مليارات دولار بنهاية يناير الماضي، مقارنة مع 7.822 مليارات دولار بنهاية 2020. وعلى أساس سنوي، نما الإقراض المصرفي الموجه للقطاع العام قليلاً (2.4%) صعوداً من 7.597 مليارات دولار بنهاية يناير 2020.

ودائع العملاء:²

صعدت ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي الفلسطيني، بمقدار 1.63 مليار دولار أو بنسبة 12.1% خلال يناير الماضي على أساس سنوي. حيث ارتفعت ودائع العملاء إلى 15.15 مليار دولار حتى نهاية يناير الماضي، مقارنة مع 13.51 مليار دولار على أساس سنوي.

بينما على أساس شهري، نمت ودائع العملاء بقيمة 16.9 مليون دولار صعوداً من 15.13 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2020.

لكن بين ديسمبر ونوفمبر 2020، قفزت ودائع العملاء بأكثر من 700 مليون دولار، بالتزامن مع حل أزمة المقاصة وتسلمها عن 7 شهور كاملة، بعد أزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وفي الضفة الغربية، بلغ إجمالي ودائع العملاء حتى نهاية يناير الماضي، نحو 13.72 مليار دولار، مقارنة مع 12.2 مليار دولار في يناير 2020. بينما في قطاع غزة، بلغ إجمالي قيمة ودائع العملاء حتى نهاية يناير الماضي، نحو 1.43 مليار دولار أمريكي صعوداً من 1.3 مليار دولار في الفترة المقابلة من 2020.

يعود ارتفاع فجوة الودائع بين الضفة الغربية وغزة، إلى تحسن الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية، وتراجعته في القطاع بسبب الحصار للعام الـ 15 على التوالي، إلى جانب وجود مراكز الشركات والبنوك في الضفة الغربية.

الشيكات المقدمة للصرف:³

قدم الفلسطينيون شيكات للصرف عددها 1.148 مليون ورقة خلال أول شهرين من 2021. حيث تراجع عدد الشيكات المقدمة للصرف بنسبة 19.4% على أساس سنوي، نزولا من 1.424 ملايين ورقة في الفترة المقابلة من العام الماضي. يأتي تراجع عدد الشيكات المقدمة للصرف خلال أول شهرين من العام الجاري، كنتيجة طبيعية للتراجع الاقتصادي واستمرار التخوفات الناجمة عن تسارع تفشي جائحة كورونا محليا. وبلغ متوسط عدد الشيكات المقدمة للصرف يوميا خلال أول شهرين من العام الجاري، 28 ألف ورقة، مقارنة مع 34.7 ألف ورقة يوميا في الفترة المقابلة من 2020. بينما قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (الصرف)، فقد تراجعت قيمتها خلال أول شهرين من العام الجاري إلى 3 مليارات دولار، نزولاً من 3.25 مليارات دولار على أساس سنوي. وبلغ متوسط قيمة الشيكات المقدمة للصرف يوميا خلال أول شهرين من العام الجاري 73 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 79.2 مليون دولار يوميا في الفترة المقابلة من 2020.

الشيكات المرتجعة:⁴

تراجعت نسبة الشيكات المرتجعة في السوق الفلسطينية، بنسبة 6.4% خلال أول شهرين من العام الجاري إلى 238.45 مليون دولار. فيما انخفضت الشيكات المرتجعة من 254.8 مليون دولار في الفترة المقابلة من 2020. يأتي انخفاض قيمة الشيكات المرتجعة، بسبب تراجع قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال أول شهرين من العام الجاري إلى 3 مليارات دولار، نزولا من 3.25 مليارات دولار على أساس سنوي. لكن من حيث النسبة، صعدت الشيكات المرتجعة إلى المقدمة للتقاص خلال أول شهرين من العام الجاري إلى 7.93% بينما بلغت النسبة 7.83% على أساس سنوي.

وبلغ عدد الشيكات المرتجعة خلال أول شهرين من العام الجاري 136.079 ألف ورقة، بينما بلغت في الفترة المقابلة من العام الماضي 149.8 ألف ورقة على أساس سنوي.

المالية العامة:

متوسط قيمة فاتورة رواتب المتقاعدي السلطة:⁵

بلغ المتوسط الشهري لفاتورة رواتب المتقاعدين الشهرية في فلسطين خلال العام الجاري، 166 مليون شيكل، فيما بلغت فاتورة رواتب المتقاعدين في فلسطين خلال الشهور السبعة الأولى من العام الجاري 1.11 مليار شيكل. وارتفعت فاتورة رواتب المتقاعدين في فلسطين، بنسبة 90% مقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي، صعودا من 587 مليون شيكل. يأتي الارتفاع الكبير في رواتب المتقاعدين، بعد إقدام الحكومة الفلسطينية، على إحالة قرابة 15 ألف موظف للتقاعد المبكر خلال العامين الجاري والماضي. فيما بلغ عدد الموظفين العموميين في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال العام الجاري، نحو 139 ألف موظف.

ديون ومتأخرات الحكومة الفلسطينية⁶:

تجاوز إجمالي الدين العام والمتأخرات المالية على الحكومة الفلسطينية، حاجز 28.3 مليار شيكل حتى نهاية العام الماضي. وبلغ إجمالي الدين العام المستحق على الحكومة الفلسطينية (الداخلي والخارجي)، نحو 11.73 مليار شيكل، حتى نهاية العام الماضي، صعوداً من 9.66 مليارات شيكل على أساس سنوي ويتوزع الدين العام على الحكومة الفلسطينية، بين 7.47 مليارات شيكل قيمة الدين المحلي، معظمه لصالح القطاع المصرفي الفلسطيني..

بينما بلغت قيمة الدين الخارجي المستحق عليها حتى نهاية العام الماضي، 4.26 مليارات شيكل، لنهاية ديسمبر الماضي.

بينما المتأخرات، وهي عبارة عن مستحقات مالية على الحكومة لصالح جهات متعددة محلية، لكنها بفائدة صفرية (لا تدفع الحكومة عليها فوائد)، بلغت حتى نهاية العام الماضي 16.69 مليار شيكل

وتراجعت قيمة المتأخرات بنسبة 6.1% على أساس ربعي، نزولاً من 17.6 مليار شيكل في الربع الثالث 2020، إذ تمثل المتأخرات المسددة، مستحقات الموظفين العموميين على الحكومة. وتراكمت نسبة من رواتب الموظفين العموميين وأشباه الرواتب، منذ مايو 2020، حتى نوفمبر ثاني لنفس العام، بسبب أزمة مقاصة مع الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى أساس سنوي، قفزت قيمة المتأخرات على الحكومة الفلسطينية بنسبة 14.5% صعوداً من 14.5 مليار شيكل بحلول نهاية الربع الأخير 2019.

النتائج الأولية للتجارة الخارجية المرصودة للسلع لشهر يناير 2021/01:⁷

انخفضت الصادرات خلال شهر يناير من عام 2021 بنسبة 21% مقارنة مع الشهر السابق، بينما ارتفعت بنسبة 20% مقارنة مع شهر يناير من عام 2020، حيث بلغت قيمتها 101.8 مليون دولار أمريكي.

حيث انخفضت الصادرات إلى إسرائيل خلال شهر يناير من عام 2021 بنسبة 17% مقارنة مع الشهر السابق، وشكلت الصادرات إلى إسرائيل 87% من إجمالي قيمة الصادرات لشهر يناير من عام 2021. كما انخفضت الصادرات إلى باقي دول العالم بنسبة 38% مقارنة مع الشهر السابق، حيث بلغت قيمتها 13.4 مليون دولار أمريكي.

فيما انخفضت الواردات خلال شهر يناير من عام 2021 بنسبة 5% مقارنة مع الشهر السابق، بينما ارتفعت بنسبة 4% مقارنة مع شهر يناير من عام 2020، حيث بلغت قيمتها 491.9 مليون دولار أمريكي.

ارتفعت الواردات من إسرائيل خلال شهر يناير من عام 2021 بنسبة 3% مقارنة مع الشهر السابق، وشكلت الواردات من إسرائيل 57% من إجمالي قيمة الواردات لشهر يناير من عام 2021. بينما انخفضت الواردات من باقي دول العالم بنسبة 13% مقارنة مع الشهر السابق.

أما الميزان التجاري والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات، فقد سجل ارتفاعاً في قيمة العجز بنسبة 1% خلال شهر يناير من عام 2021 مقارنة مع الشهر السابق، كما سجل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.3% مقارنة مع شهر يناير من عام 2020، حيث بلغت قيمة العجز 390.1 مليون دولار أمريكي.

الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين لشهر فبراير 2021/02:

سجل الرقم القياسي العام لأسعار المنتج ارتفاعاً نسبته 1.34% خلال شهر شباط 2021 مقارنة مع شهر كانون ثاني 2021، وسجل الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المستهلكة محلياً من الإنتاج المحلي ارتفاعاً نسبته 1.36%، في حين سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المصدرة من الإنتاج المحلي ارتفاعاً نسبته 1.13%. سجلت أسعار السلع المنتجة من نشاط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ارتفاعاً نسبته 3.38%، والتي تشكل أهميتها النسبية 29.94% من سلة المنتج. كما سجلت أسعار إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعاً نسبته 0.97%، والتي تشكل أهميتها النسبية 8.23% من سلة المنتج. سجلت أسعار السلع المنتجة من الصناعات التحويلية ارتفاعاً نسبته 0.55%، والتي تشكل أهميتها النسبية 58.92% من سلة المنتج وشهدت أسعار منتجات صناعة التعدين واستغلال المحاجر استقراراً خلال شهر شباط 2021، حيث استقر الرقم القياسي على 97.79 والتي تشكل أهميتها النسبية 1.41% من سلة المنتج.

مشاريع وتمويل:

تفاصيل المشاريع التي سيتم افتتاحها في غزة:⁸

ضمن المرحلة النهائية من المنحة الكويتية سيتم افتتاح مشاريع بقيمة 8 مليون شيكل بالإضافة لمشاريع أخرى تم البدء فيها منذ العام الماضي بقيمة 45 مليون دولار في محافظات القطاع والضفة الغربية. و سيتم أيضاً تخصيص المبالغ المالية للهيئات المحلية من الصندوق الإضافي للتعافي من جائحة كورونا المخصص لقطاع غزة والضفة الغربية بقيمة 52 مليون دولار. سيستهدف المبلغ بشكل أساسي مشاريع تشغيلية للهيئات المحلية لتشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل سواء كانوا من فئات العمال أو الخريجين. وستوزع الـ 52 مليون دولار على 156 بلدية في قطاع غزة والضفة الغربية وستكون الحصة الأكبر لبلدية غزة بقيمة 9 مليون يورو، كون المعيار الرئيسي المتبع في التوزيع التعداد السكاني، وبلدية غزة تعتبر الأعلى من حيث عدد السكان. حيث عانت بلديات قطاع غزة، منذ بداية الحصار الإسرائيلي المفروض قبل 14 عاماً، من أزمات مالية خانقة أسهمت في تقليص ووقف خدماتها عدة مرات، وعدم انتظام رواتب موظفيها، وانخفاض نسب الصرف، وبحسب تقديرات اتحاد بلديات قطاع غزة، فإن إجمالي التراجع في الإيرادات، خلال الشهور الأخيرة، نتيجة لجائحة كورونا، انخفض إلى أكثر من 50%.

منحة من البنك الدولي بـ 20 مليون دولار لتطوير شبكة ألياف ضوئية في فلسطين:⁹

أعلن البنك الدولي، عن منحة بقيمة 20 مليون دولار للحكومة، لدعم تطوير قطاع الاتصالات والانترنت في فلسطين، بما في ذلك تطوير شبكة ألياف ضوئية. وتهدف المنحة إلى زيادة إمكانية الحصول على خدمات النطاق العريض عالي السرعة في عدد مختار من المناطق الفلسطينية، والمساعدة في تطوير خدمات الكترونية حكومية مختارة وتوسيع إمكانيات التواصل الرقمي عن طريق مساندة تطوير البنية التحتية للألياف الضوئية، وفقاً لقرار مجلس الوزراء الأخير بإنشاء شركة حكومية للألياف الضوئية.

حيث سيُسهم مشروع تطوير الخدمات الرقمية في الضفة الغربية وغزة في تحقيق التعافي الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات مثل أزمة جائحة فيروس كورونا، بتمكين المواطنين من الوصول إلى شبكة الانترنت، والحصول على الخدمات الالكترونية، وإجراء الأعمال بشكل الكتروني.

لا سيما أن أزمة كورونا أدت إلى زيادة تفاقم القيود المفروضة على حركة الناس والبضائع في الأراضي الفلسطينية، وفي هكذا سياق، فإن الإمكانيات الكامنة التي يتمتع بها الاقتصاد الرقمي على الازدهار بالرغم من تلك القيود، تجعل منه مجالاً واعداً للتنمية الاقتصادية والوظائف ذات الأجور المرتفعة. وبسبب القيود على ترددات الاتصالات اللاسلكية، كانت الأراضي الفلسطينية من بين آخر الأماكن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي شهدت إطلاق شبكة اتصالات الجيل الثالث في عام 2018، فيما لا تزال شبكة الجيل الثاني في غزة، وبلغت التغطية السكانية لخدمات الاتصالات أدنى المستويات في المنطقة.

وسيساعد المشروع أيضاً على تهيئة بيئة مواتية على صعيد السياسات لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، من خلال مساندة تفعيل دور الهيئة الفلسطينية لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

منحة أدوية ومستهلكات طبية لمستشفيات غزة:¹⁰

قدمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي - جايسا، منحة طارئة شملت أدوية ومستهلكات طبية لصالح مستشفيات قطاع غزة، وذلك في إطار الدعم المتواصل الذي تقدمه لتعزيز جهود وزارة الصحة الفلسطينية في مكافحة تفشي فيروس كورونا. وشملت هذه المنحة على أدوية لعلاج الأمراض المزمنة والتي تخص المرضى الأكثر تأثراً بمرض كورونا من كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، وكذلك تقديم مستهلكات طبية لحماية الطواقم الطبية من العدوى شملت معقمات ومعدات حماية شخصية. لا سيما أن توقيت هذه المنحة جاء في الوقت المناسب في ظل النقص الشديد في أدوية الأمراض المزمنة وأهمية هذه الأدوية في تعزيز صحة كبار السن ومرضى الأمراض المزمنة.

السوق المحلي:

توقعات بتصدير فلسطين زيت زيتون للخارج بقيمة 15 مليون دولار:¹¹

تشير التوقعات إلى إمكانية تصدير فلسطين هذا العام، نحو 2000 طن من الزيت للعالم الخارجي قبل بدء موسم الزيتون الجديد، وتعتبر السوق الأمريكية أكبر سوق يستورد زيت زيتون من فلسطين في العالم، خلفه مباشرة السوق الأوروبية.

وتقدر حجم تجارة تصدير الزيت من فلسطين للعالم الخارجي، من 15 إلى 20 مليون دولار سنوياً. حيث أن انتاج فلسطين من الزيت في الموسم الماضي، بلغ حوالي 14 ألف طن وهي الأقل في السنوات الثلاث الاخيرة. وأن ما يرسل إلى الخليج العربي من الزيت سنوياً هو كأمينات للفلسطينيين المتواجدين هناك وتقدر سنوياً من 3- 4 الاف طن. وأن الهدايا التي ترسل من فلسطين إلى الاردن سنوياً تقدر من 1000 إلى 1200 طن، وهي للفلسطينيين الذين يعيشون في المملكة. ومحلياً تباع " تنكة الزيت " سعة 16 كيلو من 450 شيكل إلى 500 شيكل وقد تختلف الاسعار من منطقة لأخرى. ويبلغ احتياطي فلسطين من زيت العام ما قبل الماضي، حوالي 15 ألف طن. ويقدر معدل ما يستهلكه ويصدره الفلسطينيون سنوياً من الزيت، حوالي 22 ألف طن. ويبلغ عدد أشجار الزيتون المثمرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، نحو 8.5 مليون شجرة مثمرة، وهناك 2.5 مليون شجرة زيتون غير مثمرة.

عزوف عن زراعة البندورة بعد تفاقم خسائرها:¹²

كانت أسعار الخضراوات خاصة البندورة قبل عدة أشهر مرتفعة، وهذا شجع المزارعين على تجهيز دفيئاتهم الزراعية، والبدء بزراعتها بمحصول البندورة، لكنهم فوجئوا بانخفاض كبير وغير متوقع على الأسعار، لكن ورغم ذلك واصلوا الاهتمام بالمزروعات، أملاً بأن يكون انخفاض الأسعار لفترة مؤقتة، ثم تعود الأسعار وتحسن مجدداً. حيث مر شهرين كاملين والأمور تزداد سوءاً، فثمن كيلو البندورة الناضجة يباع للمستهلك بنصف شيكل فقط، ويخرج من المزرعة بأقل من ذلك بكثير، ومعظم التجار يجمعون عن شرائها، ويعلمون ذلك بأن الأسواق تغص بالمحصول، نظراً لقيام بعض المزارعين بتسويق إنتاجهم بأنفسهم دون وسطاء. لا سيما أن محصول البندورة في هذا الوقت من العام يكلف كثيراً، فهو محصول صيفي، تتم زراعته في دفيئات زراعية، ويحتاج لري مستمر، وأدوية، ورعاية فائقة، وإذا ما اقتلعت الرياح النايلون الذي يغطي الدفيئة - وهذا حدث مع كثير من المزارعين - يجبر المزارع على استبداله. فهناك الكثير من مزارعي البندورة إما اقتلعتوا الأشتال وهي في ذروة إنتاجها، أو هجروها، فثمن مياه الري التي تحتاجها الدفيئة الواحدة يتراوح ما بين 15-20 شيكلاً يومياً، إضافة لحاجتها للمتابعة، ولرش بالمبيدات، كما أن جنبها يحتاج لعمال يتقاضون أجراً، وبعد هذا كله تباع بأسعار زهيدة لا تغطي حتى ثمن المياه. فوقف التصدير أو تقنيته، كان سبباً في تكديس الإنتاج داخل القطاع، فغالبية المزارعين حين بدأوا زراعة دفيئاتهم، كانوا يتطلعون لمنافذ تصدير مفتوحة، تحقق لهم أرباحاً، لكن ما حدث كان العكس، فلم يستطع غالبيتهم إخراج الإنتاج من القطاع، وحدث فائض كبير في العرض على حساب الطلب، وبالتالي حصل انهيار للأسعار. حيث أكد باعة في الأسواق، أن كميات البندورة المعروضة في السوق تفوق الطلب بكثير، وهذا أدى إلى انخفاض أسعارها بصورة غير مسبوقة منذ أكثر من عام. حيث أن ثمن كيلو البندورة في شهري آذار ونيسان من العام الماضي تخطى خمسة شواكل، ولندرتها جرى استيرادها لقطاع غزة، أما الآن، بنصف شيكل فقط، فيما يتوقع موجة غلاء كبيرة للبندورة بعد شهر أو شهرين من الآن، بسبب عزوف المزارعين عن زراعتها، خوفاً من الخسارة.



مشروع تطوير سوق فراس: 13

أعلنت بلدية غزة انتهاءها من إعداد الشروط المرجعية لمشروع تطوير سوق فراس، حيث ستبدأ قريباً في استدراج عروض هندسية للمشروع ضمن رؤيتها لتطوير واستثمار السوق وتحقيق بيئة صحية أفضل في المكان، واستثمار أملاك البلدية في تحقيق منفعة للمواطنين. فقد تمّ البدء بنقل بعض مرافق سوق فراس الحالية منها سوق الخان والذي تم نقله إلى سوق الخان الجديد في شارع 10 جنوب مدينة غزة، كما سيتمّ قريباً البدء في نقل المحلات المتبقية في السوق لسوق اليرموك الذي تم توسعته وتطويره لاستيعاب محلات سوق فراس.

وتبلغ مساحة أرض سوق فراس الإجمالية نحو 33 دونماً، حيث ترغب بلدية غزة باستثمار أرض السوق بالشراكة مع القطاع الخاص؛ بما يعود بالمنفعة على المواطنين في المدينة، وتطوير المنطقة وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ هذا المشروع المهم والذي يشكل أحد أهم مرافق المدينة من الناحية التجارية، إضافة لأهميته الاجتماعية من حيث توفير جميع مستلزمات المواطنين في مكان واحد نظيف وآمن.

ويهدف المشروع إلى الاستفادة القصوى من قطعة الأرض وموقعها المهم في وسط المدينة ومساحتها الجيدة لإقامة مجمع تجاري كبير، وتنمية البعد الاقتصادي والخدمات في المدينة، وتوفير أكبر مجموعة من الخدمات العامة والتجارية والإدارية في هذا الموقع، وتخفيف الازدحام المروري من خلال إنشاء مجموعة من مواقف السيارات، بالإضافة إلى تحسين المظهر الجمالي والبيئي للمنطقة". وسيشمل المشروع تطوير البيئة المحيطة بالسوق بما فيها الشوارع المحيطة وشارع عمر المختار، وهو أحد الشوارع المهمة في المدينة، حيث سيحل المشروع المشكلة البيئية القائمة حالياً بسبب تردي حالة السوق القائم وقدمه.

"زراعة غزة" تطلق نظاماً محوسباً لأذونات الاستيراد والتصدير: 14

أعلنت وزارة الزراعة بغزة، أنها باشرت بتشغيل النظام المحوسب لأذونات الاستيراد والتصدير، وسيكون النظام المحوسب له أثر كبير في الإجراءات والتسهيلات المتبعة للحصول على أذونات الاستيراد والتصدير، وسيوفر الوقت والجهد على التجار والمستوردين. من خلال هذه الخدمة، يستطيع التاجر الحصول على الإذن في أي وقت ومكان داخل قطاع غزة وخارجه ودفع الرسوم إلكترونياً.

و تسعى الوزارة وبشكل دائم لتطوير الأداء الإداري والفني في الوزارة من خلال حوسبة الإجراءات الإدارية والفنية، وتحويلها إلى أنظمة الكترونية تتميز بسهولة الاستخدام، وسرعة الأداء والحصول على نتائج دقيقة وسريعة تسهل على متخذي القرارات اتخاذ القرار اللازم في الوقت المناسب.

حيث تعاونت الوزارة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على وضع استراتيجية لتطوير الخدمات الإلكترونية، وذلك من خلال تحسين، وتطوير الأنظمة بما يكفل تقديم الخدمة الإلكترونية بصورة أيسر وأسرع، حيث ستسهل هذه الخدمة على التجار الحصول على أذونات الاستيراد والتصدير.

انجازات الوزارة:¹⁵

- التسهيلات المقدمة للمصانع والتجار: في ظل الظروف الراهنة ودعماً لأصحاب المصانع والتجار والمنتجين فقد قررت وزارة الاقتصاد اعفاء المصانع المتوقفة عن العمل من رسوم الترخيص بنسبة 100% واعفاء المشاريع الانتاجية من رسوم الشحن لدى وزارة الاقتصاد لمدة سنة واستمرار اعفاء المصانع من قيمة 20% بدل استهلاك الكهرباء.
- مع استثمار رسوم المشاريع الصناعية الصغيرة من رسوم التسجيل لمدة 6 شهور في إطار برنامج الحاضنة ، وتسجيل شركات الريادية الخاصة بالخريجين الجدد مقابل رسوم قدرها 100 دولار فقط واعفاء المنتج المحلي المطابق للمواصفات من رسوم الفحص المخبري.
- وقعت هيئة تشجيع الاستثمار مع عدد من المستفيدين من المشاريع الصغيرة عقوداً بقيمة 60 ألف دولار بنظام القرض الحسن.
- نظمت دائرة المكاييل والموازين جولات على محطات الوقود في محافظة الوسطى وخانيونس.
- بدأت الادارة العامة لحماية المستهلك تنفيذ خطتها الرمضانية استعداداً لاستقبال شهر رمضان بهدف ضمان وسلامة ما يتم عرضه في الأسواق والمحلات التجارية من بضائع وسلع ضمن المواصفات الفلسطينية ومعايير الجودة.
- نظمت طواقم حماية المستهلك 730 زيارة تفتيشية على المحال التجارية والأسواق.
- تنفيذ 70 جولة ميدانية لمنشآت تجارية

¹ الاقتصادي
² الاقتصادي
³ الاقتصادي
⁴ الاقتصادي
⁵ الاقتصادية
⁶ الاقتصادي
⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
⁸ رجال الأعمال الفلسطينيين
⁹ رجال الأعمال الفلسطينيين
¹⁰ اقتصاد البلد
¹¹ رجال الأعمال الفلسطينيين
¹² الأيام
¹³ الاقتصادية
¹⁴ الايام
¹⁵ وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني